

قرار رقم ٤٧٠  
تحديد سعر مبيع المحروقات السائلة

إن وزير الطاقة والمياه ،  
بناء على المرسوم رقم ٨٣٧٦ تاريخ ١٠ أيلول ٢٠٢١ ( تشكيل الحكومة ) ،  
بناء على القانون رقم ٢٤٧ تاريخ ٧ آب ٢٠٠٠ ( دمج وإلغاء وإنشاء وزارات ومجالس )  
بناء على مشروع القانون المنفذ بالمرسوم رقم ٦٨٢١ تاريخ ٢٨ كانون الأول ١٩٧٣ - تحديد مهام وملاكات  
وزارتي الاقتصاد والتجارة والصناعة والنفط ،  
بناء على القانون رقم ٢٠٧ تاريخ ٥ آذار ٢٠١٢ ( إعفاء مادة المازوت من الضريبة على القيمة المضافة  
المحدثة بموجب القانون رقم ٣٧٩ تاريخ ١٤/١٢/٢٠٠١ )  
بناء على القانون رقم ٦٦ تاريخ ٣/١٠/٢٠١٧ ،  
بناء على المرسوم رقم ١١٢٩٠ الصادر بالجريدة الرسمية العدد ١٩ ( تعديل تعريف الرسوم الجمركية وفقاً للنظام المنسق ) ،  
بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١٦ الصادر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/٣/٢٠٢٠ ،  
بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١ الصادر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/٥/٢٠٢٠ ،  
بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١٧ الصادر في جلسته المنعقدة بتاريخ ٧/٧/٢٠٢٠ ،  
بناء على القرار رقم ٢٣ تاريخ ٢٧/١/٢٠١٧ ( تعيين الأنسة جوماتنا الخوند رئيساً لمصلحة الديوان لدى المديرية  
العامة للنفط بالإنابة )  
بناء على القرار رقم ١٨٨ تاريخ ٢٦/٧/٢٠٢٤ ( تفويض موظفة في المديرية العامة للنفط بعض الصلاحيات )

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : يحدد الحد الأعلى لسعر مبيع المحروقات السائلة تسليم المستهلك في كافة الأراضي اللبنانية، كما يلي :

ل.ل/ العشريين ليتر

١,٤٧٣,٠٠٠  
١,٤٣٣,٠٠٠  
١,٣١٩,٠٠٠

بنزين خال من الرصاص ٩٨ أوكتان  
بنزين خال من الرصاص ٩٥ أوكتان  
ديزل أويل ( للمركبات الآلية )

إن سعر صرف الدولار المعتمد في هذه التسعيرة ولغاية صدور تسعيرة أخرى وفق الأصول،

٨٩٧٠٠

للمواطنين الراغبين بالدفع بالدولار الأميركي هو :

المادة الثانية : يتوجب على أصحاب المحطات الإعلان عن سعر المبيع للمحروقات بشكل ظاهر على محطاتها.

المادة الثالثة : تلغى جميع القرارات والمذكرات والنصوص المخالفة لأحكام هذا القرار أو غير المتفقة مع مضمونه .

المادة الرابعة : يبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة ويعمل به فور صدوره .

بيروت في ٨ / ١٠ / ٢٠٢٤

بالتفويض عن وزير الطاقة والمياه  
رئيس مصلحة الديوان بالإنابة

جوماتنا الخوند



ببلغ الي:

- رئاسة مجلس الوزراء

- وزارة المالية

- وزارة الاقتصاد والتجارة

- المديرية العامة للجمارك

- التفتيش المركزي

- منشآت النفط في طرابلس والزهراني







الجمهورية اللبنانية  
وزارة الطاقة والمياه  
المديرية العامة للنفط

قرار رقم ٢٧١  
تحديد سعر مبيع الفيول أويل

إن وزير الطاقة والمياه ،  
بناء على المرسوم رقم ٨٣٧٦ تاريخ ١٠ أيلول ٢٠٢١ ( تشكيل الحكومة ) ،  
بناء على القانون رقم ٢٤٧ تاريخ ٧ آب ٢٠٠٠ ( دمج والغاء وإنشاء وزارات ومجالس )  
بناء على مشروع القانون المنفذ بالمرسوم رقم ٦٨٢١ تاريخ ٢٨ كانون الأول ١٩٧٣ - تحديد مهام وملاكات  
وزارتي الاقتصاد والتجارة والصناعة والنفط ،  
بناء على قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٣٧٩ تاريخ ١٤/١٢/٢٠٠١ ،  
بناء على القرار رقم ٢٣ تاريخ ٢٧/١/٢٠١٧ ( تعيين الأنسة جوماتنا الخوند رئيساً لمصلحة الديوان لدى  
المديرية العامة للنفط بالإنابة )  
بناء على القرار رقم ١٨٨ تاريخ ٢٦/٧/٢٠٢٤ ( تفويض موظفة في المديرية العامة للنفط ببعض الصلاحيات )

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : يحدد الحد الأعلى لسعر مبيع مادة الفيول أويل في المستودعات كما يلي :

ثمن البضاعة \$/طن (دون الضريبة على القيمة المضافة)	فيول أويل
٤٨٦	لزوم الصناعيين
٥٣٩	١% كبريت

المادة الثانية : تلغى جميع القرارات والمذكرات والنصوص المخالفة لأحكام هذا القرار أو غير المتفقة مع مضمونه .

المادة الثالثة : يبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة ويعمل به فور صدوره .

بيروت في ٨ / ١٠ / ٢٠٢٤

بالتفويض عن وزير الطاقة والمياه  
رئيس مصلحة الديوان بالإنابة

جوماتنا الخوند



يبلغ إلى :

- رئاسة مجلس الوزراء
- وزارة المالية
- وزارة الاقتصاد والتجارة
- المديرية العامة للجمارك
- التفقيش المركزي
- منشآت النفط في طرابلس والزهراني



قرار رقم ٢٧٢  
تحديد سعر مبيع الغاز

إن وزير الطاقة والمياه ،  
بناء على المرسوم رقم ٨٣٧٦ تاريخ ١٠ أيلول ٢٠٢١ ( تشكيل الحكومة ) ،  
بناء على القانون رقم ٢٤٧ تاريخ ٧ آب ٢٠٠٠ ( دمج وإلغاء وإنشاء وزارات ومجالس )  
بناء على مشروع القانون المنفذ بالمرسوم رقم ٦٨٢١ تاريخ ٢٨ كانون الأول ١٩٧٣ - تحديد مهام وملاكات  
وزارتي الاقتصاد والتجارة والصناعة والنفط ،  
بناء على قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٣٧٩ تاريخ ١٤/١٢/٢٠٠١ ،  
بناء على المرسوم رقم ١١٢٩٠ الصادر بالجريدة الرسمية العدد ١٩ (تعديل تعريف الرسوم الجمركية وفقاً للنظام المنسق ) ،  
بناء على القرار رقم ١٧٥ تاريخ ١٥ أيلول ٢٠١٥ ( استبدال قوارير الغاز المعدنية الموجودة في السوق المحلي ) ،  
بناء على القرار رقم ١٢ تاريخ ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٢ ( تعديل القرار رقم ١٧٥ تاريخ ١٥/٩/٢٠١٥ ) ،  
بناء على قرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم ١/٦٩/١ ت تاريخ ١٣/٤/٢٠١٧ المتعلق بوزن أسطوانة الغاز المنزلي ،  
بناء على القرار رقم ٢٣ تاريخ ٢٧/١/٢٠١٧ ( تعيين الأنسة جوماتنا الخوند رئيساً لمصلحة الديوان لدى  
المديرية العامة للنفط بالإنابة )  
بناء على القرار رقم ١٨٨ تاريخ ٢٦/٧/٢٠٢٤ ( تفويض موظفة في المديرية العامة للنفط بعض الصلاحيات )

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : لا يخضع سعر كل من مادتي البروبان والبوتان لبند استبدال قوارير الغاز المعدنية، وعليه، يحدد الحد الأعلى لسعر مبيع طن كل من البروبان والبوتان، دون الرسوم ودون عمولة التوزيع ودون الضريبة على القيمة المضافة، كما يلي :

بروبان ٨٥٠ د.أ. / طن  
بوتان ٧٧٧ د.أ. / طن

المادة الثانية : يحدد الحد الأعلى لسعر مبيع الغاز السائل ( بوتان ٧٠% وبروبان ٣٠% كحد أقصى ) ، دكماً، جملة، وتسليم المستهلك في كافة الأراضي اللبنانية كما يلي :

ل.ل. / ١٠ كغ	\$ / ١٠ كغ		
	٨,٢٢	ثمن البضاعة	المبيع في مركز التعبئة بالجملة
	١,٠٠	بدل استبدال قوارير الغاز المعدنية	
١٦٢٠		رسوم	
	١,٠٠		عمولة التوزيع
١٦٢٠	١٠,٢٢		سعر مبيع الموزع للمحل التجاري
٢٥,٠٠٠			عمولة المحل التجاري
٩٤٤,٠٠٠			المبيع للمستهلك في المحل التجاري

المادة الثالثة: يتوجب على جميع بائعي الغاز الإعلان عن سعر مبيع القارورة بشكل ظاهر .

المادة الرابعة: تلغى جميع القرارات والمذكرات والنصوص المخالفة لأحكام هذا القرار أو غير المتفقة مع مضمونه

المادة الخامسة: يبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة ويعمل به فور صدوره .

بيروت في ٨ / ١٠ / ٢٠٢٤

بالتفويض عن وزير الطاقة والمياه  
رئيس مصلحة الديوان بالإنابة

جوماتنا الخوند



يبلغ الي:

- رئاسة مجلس الوزراء
- وزارة المالية
- وزارة الاقتصاد والتجارة
- المديرية العامة للجمارك
- التفقيش المركزي
- منشآت النفط في طرابلس والزهراني